

الطرح الفلسفي لمسألتي الهوية والمواطنة

The philosophical presentation of the issues of identity and citizenship

نعيمة سليمي¹، عبد الباسط هويدي²

جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي - Sliminaima22.07.1984@gmail.com

جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي

تاريخ الاستلام : 2018/10/20 ؛ تاريخ القبول : 2018/11/01

ملخص :

يمكن فهم و إدراك مضمون الهوية بكونها تمثل بأن واحد حالة الانتماء الفردي والجماعي اذ تعد الهوية بأشكال تجلياتها المتنوعة والمتعددة مرتبطة بشكل وثيق بالتاريخ والتراث بوصفهما المكونان الأساسيان للذاكرة المحددة لشكل تظهر الهوية الفردية في سياق تجلياتها المجتمعية.. فالهوية بمستويات معينة تتأثر في سياق تناميها وتطورها المتغير والمتبدل بالشرط العام المستغرق لجملة العوامل الذاتية والموضوعية الخاصة ، فهي لذلك غير ثابتة وغير مغلقة بل تخضع كأى ظاهرة اجتماعية للتغير في سياق التطور الاجتماعي ، وهذا لا يعني على سبيل المثال لا الحصر انتفاء صفة العروبة عن الإنسان العربي لأي سبب كان لأن الهوية بهذا المستوى تمثل حالة انتماء لا مجال فيها للتحويل ، ذلك لجملة من الأسباب تتعلق بالتاريخ والتراث والثقافة والأصول القومية والعرقية وبل يمكن للفرد أن يكون مثلاً عربياً ، كردياً يتكلم اللغة العربية والفرنسية و الإنكليزية مدافعاً عن حقوق المرأة ، ويمكن بذات الوقت أن يكون عربياً ويحمل الجنسية الأمريكية ، و بذلك فمن الصعوبة بمكان تحديد أو ضبط شكل تجليات الهوية الفردية المحكومة بالتطور والتغير في إطار أو سياق أو شكل وحيد و محدد ، لكونها تخضع لمسار تطور متعرج ومتنوع . فالهوية يمكن ضبط مضمونها وتحديد شكلها في حالة السكون والثبات، لكن هذا الشكل من التحليل والتحديد لا يتمتع بالموضوعية والدقة.

الكلمات المفتاحية: الهوية، التأويل الفلسفي، المواطنة.

Abstract:

The content of identity can be understood as representing the state of individual and collective belonging, as identity in its diverse and diverse forms is closely linked to history and heritage as the essential components of the specific memory of the form of individual identity in the context of its societal manifestation. Identity at certain levels is affected in the context of its growth and its changing development by the general condition that takes a whole range of subjective and objective factors, because it is therefore not fixed and not closed, but is subject as any social phenomenon to change in the context of social development, and this does not mean to name but a few the absence of arabism from the Arab human for any reason because identity at this level represents a state of belonging that is not subject to transformation, for a number of reasons. Concerning history, heritage, culture, national and ethnic origins, and even the individual can be an Arab example, a Kurdish who speaks Arabic, French and English defending women's rights, and can at the same time be Arab and holds American citizenship, and thus it is difficult to determine or adjust the form of the manifestations of individual identity governed by evolution and change in a single and specific context, context or form, as it is subject to a zigzag and diverse development path. Identity can be adjusted and shaped in a state of stillness and stability, but this form of analysis and determination is not objective and precise.

Keywords: Identity, Philosophical Interpretation, Citizenship.

1- مقدمة

إن الحديث عن المفهوم الفلسفي للهوية فضلاً عما يطرحه المفهوم من الإشكالات، يبقى حديثاً نسبياً وإشكالياً ذلك أن الهوية بطبيعتها ليست شيئاً ناجزاً يكون أو لا يكون ، فالهويات هي من صنع أهلها ومن هنا ربما يتأتى لنا الاعتقاد بوجود حد أدنى مفترض من الاتفاق حول هوية معينة على نحو ما الأمر الذي يسمح بقيام كيان انساني مستقل وبالاتفاق حول الرموز العامة لهذا الكيان ومع تسليمنا بأن الهوية التاريخية والحضارية لسكان أي منطقة من العالم قد حسمت منذ قرون، فإن قيام الدولة الوطنية الحديثة في ظل حصول اختراق ثقافي استعماري هدد ولا يزال تلك الهوية الحضارية التاريخية لذلك الكيان، مما يدفعنا للتساؤل وبالحاح عن هذه الهوية رغم ما نراه ونشاهده من عوامل التهديد للهويات الوطنية الكبرى القائمة عادة على المزيد من اختراق الحدود الجغرافية والثقافية وعلى دعم وسائل الاتصال والتواصل الثقافي والإعلامي والاقتصادي والتجاري بين الشعوب ، يعزز ذلك تدفق غير مسبوق للمعلومات والأفكار في هذا العالم، مما يجعل عنصر المواطنة الذي يرتبط بصورة وثيقة بمفهوم الهوية بمختلف تجلياتها وأنواعها.

1.1 الطرح الفلسفي لمسألتي الهوية والمواطنة:

المواطنة: تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة . وتؤكد دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطن بأن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وهذه الموسوعة لا تميز بين المواطن والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار إليها سابقاً. وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم وتعرف موسوعة كولير الأمريكية مصطلح المواطن ومصطلح الجنسية دون تمييز بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً ويبدو من هذه الموسوعات الثلاث، أنه في الدول الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة فيها وهذا الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية إذ تكون الجنسية مجرد تابعة، (ابن منظور، 1968، ص451) لا تتوافر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطن السياسية، هذا إن توافرت هذه الحقوق أصلاً لأحد غير الحكام وربما للحاكم الفرد المطلق وحده . والمواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن المنزل تقيم به وهو " موطن الإنسان ومحلّه " وطن يطن وطناً أقام به وطن البلد اتخذه وطناً توطن البلد اتخذه وطناً ، وجمع الوطن أوطان منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد وتوطنت نفسه على الأمر حملت عليه ، والمواطن جمع موطنه و الوطن أو المشهد من مشاهد الحرب قال الله تعالى "لقد نصركم الله في مواطن كثيرة" والمواطن الذي نشأ في وطن ما أو أقام فيه وأوطن الأرض وطنها واستوطنها ، أي أتخذها وطناً ومواطنة مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في

المكان إقامة ومولداً لأن الفعل على وزن (فاعل) أما في الاصطلاح فالوطنية تأتي بمعنى حب الوطن في إشارة واضحة إلى مشاعر الحب والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية ، أما المواطنة فهي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردية الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات وتدل المواطنة في القانون الدولي على الجنسية، ويذهب هيد (عماد صيام، 2007، ص7) إلى أن "التمييز بين المواطنة والجنسية وليد القانون الوطني فالمواطنة تشير إلى الحقوق التي ترى الدولة أنه من المناسب منحها لبعض الأفراد الذين هم أيضاً من أهاليها يتضح من عرضنا السابق أن مبدأ المواطنة كما استقر في الفكر السياسي المعاصر هو مفهوم تاريخي شامل ومعقد له عدة أبعاد متنوعة، منها ما هو مادي - قانوني ، ومنها ما هو ثقافي - سلوكي ومنها أيضاً ما هو وسيلة أو هو غاية يمكن بلوغها تدريجياً، ولذلك إن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقى الحضاري. وبعبارة المجتمعات وبقيم الحضارات ، كما يتأثر مفهوم المواطنة عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي وبقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات العالمية الكبرى ، ومن هنا يصعب وجود تعريف جامع وثابت لمبدأ المواطنة (ادوارد باتفيلد، 1994، ص14) وفي مقالة للمفكر المغربي محمد عابد الجابري والتي يمكن ان نختصرها في عبارته التي قالها في تلك المقالة حيث وصف شعوره بما يعرف في علم النفس بالـ"التناقض الوجداني" (سيدي محمد ولدديب، 2010، ص35) المواطنة لغة ولان اللغة هي وعاء الفكر، يلزمنا ان ندقق النظر قليلا في المعنى اللغوي للمواطنة. المصدر الثلاثي للمواطنة هو "وطن"، والباحث العربي الالكتروني من جملة المعاني التي يعطيها للوطن أنه المنزل تقيم به المكان الذي تتخذه مجلسا لك الاماكن التي تأوي اليها الحيوانات ومن معانيه ايضا تهيئة النفس للقيام بامر ما من السهل ان نلاحظ ان ليس في هذه التعاريف ما يشبه ما نعنيه بلفظ الوطن. يقول الجابري انه لم يعثر على كلمة مواطنة في كل المعاجم العربية وكتب الثرات، ولم يسعفه بحثه في اجاد هذه الكلمة الا في كتاب واحد للعماد الإصبهاني حيث وردت كلمة "مواطنة" مرة واحدة بمعنى المصاحبة. اما كلمة "مواطن" ليس فيها من العربية غير الصيغة ويقول ايضا: ليس في مخزون العرب اللغوي وبالتالي الفكري والوجداني، ما يفيد "ما" يعنونه اليوم باللفظين "المواطنة" و"المواطن" إذا من الجدير ان نقول ان كلمة وطن ومواطن هي نتاج حضاري تكون حديثا. لعل هذا يعيدنا الى عنوان كتاب خالد محمد خالد (بشير نافع وآخرون، 2001، ص36، 40). فلم يكن المواطن كمعنى او قيمة قد تجلى بعد، وهذا ليس مقتصر على العربية ، فالمشاع ان الانسان عاش في كل المجتمعات الغابرة كرعية من رعايا السلطة الزمنية، ولم يتكون معنى للمواطن وكذلك الوطن الا في فترات لاحقة، اي ان لفظ الوطن ومعناه حديث جدا. المواطنة معنى: المواطنة، اصطلاحا، هي حالة الإنتماء إلى مجتمع واحد يشترك بمجموعة من الروابط الاجتماعية والثقافية والسياسية على رقعة جغرافية واحدة في ما يعرف بالدولة. وتبعا لنظرية

“العقد الإجتماعي” لجان جاك روسو فالمواطن مجموعة من الحقوق وعليه جملة من الواجبات والمسؤوليات الإجتماعية التي عليه ان يلتزم بتأديتها، ليتمكن من المحافظة على حقوقه. وينبثق - حسب روسو - عن مصطلح المواطنة مصطلح “المواطن الفعال” وهو الفرد الذي يقوم بالمشاركة في رفع مستوى مجتمعه الحضاري عن طريق العمل الرسمي الذي ينتمي إليه أو العمل التطوعي. ونظرا لأهمية مصطلح المواطنة تقوم كثير من الدول الآن بالتعريف به وإبراز الحقوق التي يجب أن يملكها المواطنون كذلك المسؤوليات التي يجب على المواطن تأديتها تجاه المجتمع فضلا عن ترسيخ قيمة المواطن الفعال في نفوس المتعلمين. المواطنة لم تنشأ هكذا، هي كما حدث مع كل الاحداث البشرية الكبرى نتاج تراكم تجارب وأحداث وأفكار وتاريخ وجغرافيا وعراق وحروب وثورات عملت جميعها على انشاء وتطوير العلاقة بين الدولة والفرد، تسعى هذه العلاقة الى تحقيق ذات الفرد وذات الدولة في ان واحد من خلال كسبهما حقوق والزامهما بواجبات، وهي الأسلوب الامثل لتكريس قيم العيش بسلام وتسامح بين ابناء الوطن الواحد، وترسيخ أساس المساواة والعدل، ومكافحة الاقصاء عن طريق تدشين مبداء تكافؤ الفرص. من المؤكد إذا ان المواطنة هي نتاج للديمقراطية كما يرى البعض هذا الامر لا يتحقق في الحالة الديمقراطية، لان الديمقراطية تبنى اساسا على حرية الراي وحرية التعبير، اي انها تطلق العنان للسان ولل فکر. الديمقراطية هي ان تملك لسانك وعقلك وبالتالي يملك الآخرون السنتهم وعقولهم، فلا ترتد اليك كلماتك رصاص وانما ترتد اليك معاني يطرحها الآخرون عليك ردا على ما انبثق به فكرك واشاعه لسانك.

***ابعاد المواطنة:** للمواطنة ابعاد متعددة تتكامل وتتربط في تناسق تام، وتعمل كاعمدة بناء لها ويمكن اجمال ابعاد المواطنة في اربعة (خيريه عبد الصاحب الغنزي، 2005، ص128).هي:

***البعد القانوني:** البعد الذي ينظم العلاقة بين الفرد والدولة استنادا إلى ميثاق يعمل على مؤامات مصالح الفرد ومصالح المجتمع، بحيث يتمكن الفرد من تحقيق مصالحه الذاتية دون الاضرار بمصالح المجتمع، ويتحقق صالح المجتمع من تحقق مصالح افراده. والحقيقة ان البعد القانوني هو بعد سياسي بامتياز، لانه يشير الى الحقوق السياسية والمسؤوليات المترتبة عنها وتطوير هذا البعد يتأتى من خلال معرفة الانظمة السياسية وتعزيز المواقف الديمقراطية وتعليم مهارات المساهمة السياسية، كالانخراط في مؤسسات المجتمع المدني ومعرفة سير العمليات الانتخابية وكيفية ممارستها، والتعرف على قوانين الاحزاب، وفهم حرية الصحافة والاعلام، ومساندة الحقوق الاساسية للانسان والانضمام الى مؤسسات الدفاع عن حقوق الانسان الخ.

***البعد الاجتماعي:** يعزى مفهوم البعد الاجتماعي الى منظومة السلوك بين الافراد والمجتمع ويرتكز على عملية الولاء والتضامن بين افراد المجتمع على اساس الانتماء اليه. ويطور البعد الاجتماعي عن طريق محاربة الانعزال الاجتماعي والاستبعاد والتهميش، وحماية حقوق الانسان، وادماج الاثنيات العرقية المختلفة

والاقلليات، ومحاربة التمييز والمحابة، والعمل على تكريس الحقوق الاجتماعية وتوفير الحد الأدنى لمتطلبات العيش الكريم لغير القادرين على توفيرها بانفسهم كالمسكن والمأكل والملبس والوظيفة التي تناسب قدراتهم.

***البعد الاقتصادي:** يهدف البعد الاقتصادي الى حفظ كرامة الفرد وانسانيته، من خلال إشباع حاجياته المادية الأساسية، وتوفير الحد الأدنى اللازم منها. ويدخل في الحاجيات الأساسية المأكل والملبس والمسكن والتعليم والعلاج، ويتضمن الحق في العمل، والحق في الحد الأدنى من متطلبات العيش في غياب فرص العمل.

***البعد الحضاري والثقافي:** يعاز الى الوعي بالموروث الثقافي لمكونات المجتمع، ويستند الى احترام خصوصية الفرد وهويته الثقافية والحضارية وبيتعد عن محاولات الاستيعاب والتهميش والتميط. ويمكن تطوير البعد الحضاري عن طريق معرفة الموروث الثقافي ودراسته، والالمام بالتاريخ ومعرفة اللغات المحلية قراءة وكتابة، ومحاربة التمييز والحفاظ على البيئة. وللبعد الثقافي اهمية كبيرة لما لخصوصية هذا البعد في ابراز هوية الفرد وهوية الدولة التي ينتمي اليها، فلا يجب ان تمثل هوية الدولة خصوصية طائفة او اثنية وتتفي خصوصية طائفة او اثنية اخرى، وتعمل على التمييز بين مكوناتها ومحابة ثقافة .

***حقوق المواطنة:** الخاصة والعامة كالحق في الأمن والسلامة والصحة والتعليم والعمل والخدمات الأساسية العمومية وحرية التنقل والتعبير والمشاركة السياسية.

واجبات المواطنة: كاحترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العمومية والدفاع عن الوطن والتكافل والوحدة مع المواطنين والمساهمة في بناء و ازدهار الوطن ،المشاركة في الفضاء العام و المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية (الانتخاب والترشيح)، وتدير المؤسسات العمومية، والمشاركة في كل ما يهم تدبير ومصير الوطن. من السهل ان نلاحظ ان كل هذه المعاني لا تتعارض مع الهوية، الا انها لا تمت بصلة لموضوع المواطنة. من هنا جاءت اشكالية الربط بين الامة والوطن والهوية، وهذه الاشكالية تتضمن العديد من الجوانب في واقعنا، نتناول منها جانبين الجانب الاول هو الجانب العرقي نحن نتحدث عن الامة العربية ونقول انها تمتد من المحيط الى الخليج، لكن هل كل الامة التي ننعته بالعربية عربية نعي تماما ان الحديث عن القوميات جعل كل من القوميتين الكردية في شمال شرق الامة العربية والامازيغية في غرب الامة العربية تنتفضا وتطلبا ان يكون لهما وضعهما المميز في المنطقة(محمود علي الداود وآخرون، 1985، ص28). الجانب الديني: عند الحديث عن الامة الاسلامية، وان كان هذا الحديث لا يسبب اشكالية في منطقة الشمال الافريقي باعتباره خالي من التعدد الديني وحتى المذهبي، الا ان هذا الامر له وضعه الخاص في الاقطار التي تتعدد فيها

الديانات والطوائف كمصر وبلاد الشام والعراق. إذا لا نستطيع ان نتحدث عن الامة العربية في اطار الوطن المتنوع الاعراق، كما لا نستطيع ان نتحدث عن الامة الاسلامية في اطار الوطن المتنوع الديانات والمذاهب. الدولة لعلنا لا نكون على خطأ اذا التجأنا الى مفهوم اخر يحل هذه الاشكالية وهو مفهوم الدولة ولعل الجميل في مفهوم الدولة هو التداول، اي تداول السلطة وانتقالها السلمي او هكذا يفترض دون ارتباطها بالعرق او العقيدة الا اذا قيدة بهما. فالدولة وضع قانوني ياتي على قمته ما يعرف بالعقد الاجتماعي، او الدستور، ويقوم العقد الاجتماعي (عبد الرؤوف محمد آدم، 1999، ص99) على المساواة في الحقوق والواجبات لكل افراد المجتمع بغض النظر عن انتمائهم العرقية والدينية والمذهبية، وان كنا قد عرفنا هذه الممارسة في التاريخ البشري المتأخر كاحد نتاج التقدم البشري، الا اننا لم نعيشها في واقعنا العربي، من جهة ان الانظمة التي حكمت الدول العربية هي انظمة مستبدية، ومن جهة اخرى ان الفكر العربي وقع اسير ايدلوجيتين سيطرانا على تطور تصور المواطن، وعمل هذا الفكر على اغتيال مفهوم الدولة الحديثة ولم تنجح هذه الايدلوجيات في انشاء نظام سياسي قادر على اشباع حس المواطنة عند الشعوب، فمات هذا الشعور في الانسان تحت هذه الانظمة وهذا الفكر. لقد ادلج الفكر القومي العربي والفكر الاسلامي، وسياسا، وبالتالي فشلا في حل معضلة المواطنة، لان كليهما غرقا في معضلة الموائمة بين الايدلوجية والواقع. لقد قبل الفكر الاسلامي نظريا على الاقل، اخيرا بالتنوع وقبول الاخر، وادخل مفهوم المواطنة تحت غطاء "فقه الضرورة" على اساس ان الدولة الوطنية واقع كأساس لهذه الوحدة.

الهوية لغة المعنى اللغوي للهوية اشتق من الضمير هو، واللفظ "الهو هو" المركب من تكرار الضمير هو جعل اسم معرف بـ"أل" ومعناه الاتحاد بالذات (حسين طلال مقلد، 2011، ص10، 11). واللاحقة المتمثلة في ياء النسب المشددة وتاء التأنيث. ولا يوجد اصل لكلمة "هوية" او كلمة "هو" في قواميس اللغة العربية. فمثلا الباحث العربي الالكتروني والذي يستخدم لسان العرب والقاموس المحيط والصاح كـمصادر، عند استخدامه في البحث عن كلمة "هو" او كلمة "هوية" يعود اليك بعبارة تقول " لا تُوجَدُ كَلِمَاتٌ أَوْ تَعَابِيرٌ مُطَابِقَةٌ أَوْ ذَاتُ صِلَةٍ لذلك فالاعتقاد السائد ان اسم الهوية ليس عربيا وإنما كلمة مشتقة، اشتقها المترجمون القدامى من حرف الربط "هو" الذي يدل عند العرب على ارتباط المحمول بالموضوع كأن تقول الجمل هو حيوان يتجاوزها الى فلسفة الوجود ومسألة الوجدان (هاشم يحيى الملاح، 2009، ص 211)، وتعرف الهوية بانها مجمل السمات التي تميز شيئا ما عن غيره أو شخصاً عن غيره أو مجموعة عن غيرها. كلّ منها يحمل عدة عناصر في كينونة هذه العناصر او السمات مجتمعة تمثل هويته. وهي عناصر متحركة، يمكن أن يبرز بعضها في مرحلة معينة وبعضها الآخر في مرحلة أخرى. هكذا إذا يشير مفهوم الهوية إلى ما يكون به الشيء هو هو ذاته. ويذهب الكثيرون الى ان الهوية هي وعاء الضمير الجمعي لكثلة بشرية معينة، تشتمل هذه المحفظة على جملة من القيم والعادات والمقومات وهذه المقومات تكيف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة وتعمل على حفظ كيانها (ما المواطنة : دومينيك شانابر، 2016، ص91) نستشف

من هذا التعريف ان الهوية ليست فقط تمييز للذات، وانما دفاعا عنه ايضا ونحن نرى ذلك جليا فيما يعرف بصراع الثقافات والاستلاب الثقافي، وهو المواجهة بين المحلي والمستورد على كل المستويات، بداية من تفصيل الطعام مرورا بالملبس الشعبي الى عالم الادب والفن ومنظومة القيم والاخلاق. عرف ارسطو الهوية على انها "وحدة الكائن او ان الشيء الواحد متطابق مع نفسه، هذا المفهوم الارسطي لم يتغير عند فلاسفة عصر التنوير، فكلهم يتفقون على ان الهوية هي الشيء نفسه. ونقلت الموسوعات الفلسفية المعاصرة نفس المعنى للهوية حيث اعتبرتها مقولة تعبر عن تساوي وتمائل موضوع ما أو ظاهرة ما مع ذاتها. المسلمين ذهبوا في تعريف الهوية الى ابعاد من ذلك فقد عرف الجرجاني الهوية على انها: "الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة" (سيدي محمد ولدب، 2010، ص35). إن مفهوم الجرجاني للهوية على مستويين المستوى الفردي المتمثل في الانا الواحد (النواة)، والمستوى الجمعي المتمثل في الكتل البشرية التي تشترك في مجموعة من السمات الاساسية التي لا يكون لها فيها خيار (الشجرة)، بل تخرج معها الى عالم الوجود كاللون واللغة، وتتميز بهذه السمات عن مجموعات بشرية اخرى قد تشاركها احيانا الفضاء الجغرافي وحتى الذاكرة التاريخية لكنها تتميز عنها في اللون او في اللغة (ياسر حسن عبد التواب، 2011، ص12). وللحقيقة فإن التاريخ المشترك والفضاء الجغرافي الواحد، تجعلنا نعتقد بحزم ان التاريخ والجغرافيا باعتبارهما الفضاء الزماني والمكاني هما عناصر لهوية في مستواها الثالث، اي ان للهوية - حسب اعتقادي الشخصي - مستويات ثلاث اعمقها الانا واوسطها العرق واعمها الوطن. وقد يجادل البعض في مستويات اخرى للهوية كالهوية الدينية مثلا والهوية الاقليمية والهوية الانسانية. من شروط الهوية وجود الاخر، لذلك فاننا لا نستطيع ان نتكلم عن الهوية الانسانية، لانه لا وجود لند او ل ضد الانسان على الارض. لكن لا نستطيع ان نهمل الهوية الدينية، فللدين سلطان في تقريب الناس ذوي العقيدة الواحدة ووسمهم بخصوصيات تكسبهم هوية مميزة. يجب ان نعترف بان الهوية الدينية لم تستطع تجاوز المحلي، وقد تلون الدين "رغم سطوته" باللون المحلي. نحن لا نكون قد جاوزنا الصواب كثيرا اذا قلنا ان هناك الوان للدين في البيئات المختلفة المسيحية الاوروبية تختلف عن مسيحية الشرق، ومسيحية امريكا الشمالية تختلف عن امريكا الجنوبية وحتى الاسلام لم يكن بمنأى عن اللون المحلي، فقد ارتدى الاسلام الثوب المحلي واصبح له لون في فضاء ما يختلف عن لونه في فضاء كوني اخر. كما وسمته الصراعات السياسية بالمذهبية الضيقة والتي كان اساسها فكري مستتير فاصبح سياسي بامتياز. الاناء والاخر الهوية لا تكتمل الا بوجود الضد، هي تلازم بين ذاتين، بين الاناء والاخر، فلا توجد هوية في غياب احدهما، ومن هنا انبثقت اشكالياتها، لان الاخر قد يكون الند او قد يكون الضد، وهذا ما اوجد قاعدة للتنافس والصراع بين الهويات المختلفة. يعتقد الجابري أن الفلسفة الأوروبية الحديثة هي أساسا فلسفة الهوية و بصورة عامة الهوية ليست كائن جامد، بل كما قلنا ديناميكي يتأثر بعدة مؤثرات ويعاد تشكيله حسب العوامل المحيطة به، الهوية من ناحية الدلالة اللغوية هي كلمة مركبة من ضمير الغائب " هو " مضاف إليه ياء النسبة لتدلّ الكلمة على ماهية الشخص أو الشيء المعني كما هو في الواقع بخصائصه ومميزاته التي يعرف بها والهوية بهذا المعنى هي اسم الكيان أو

الوجود على حاله أي وجود الشخص أو الشعب أو الأمة كما هي بناء على مقومات ومواصفات وخصائص معينة تمكن من معرفة صاحب الهوية بعينه ، دون اشتباه مع أمثاله من الأشباه وتعرف الهوية بأنها "مركب " من العناصر المرجعية والمادية والذاتية المصطفاة التي تسمح بتعريف خاص للتفاعل الاجتماعي. ويفسرها تركي الحمد في كتابه "الثقافة العربية في عصر العولمة" (باقر سلمان النجار، 2008، ص 34 ، 35). الهوية طالما أنها مركب من عناصر فهي بالضرورة متغيرة في الوقت ذاته تتميز فيه بثبات معين مثل الشخص الواحد يولد ويشب ويشيخ وتتغير ملامحه وتصرفاته وأحيانا ذوقه لكنه يبقى في الخير هو نفس الشخص وليس شخصا آخر وتُعرف الهوية أيضا بمعنى " التفرد " فالهوية الثقافية تعني التفرد الثقافي بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم ونظرة إلى الكون والحياة.

ومن منظور فلسفي نجد في المعاجم أن " الهوية صفة تعطى لكائن أو لنوع أو لشيء لي عرف بها وعندما يكون الشيء متشابهاً مع الآخر في كل شيء تكون لهما نفس الهوية مثل التوائم أو تشابه الأسماء والموضوعات تكون متطابقة من حيث الهوية، والهوية كمبدأ فلسفي تعبر عن ضرورة منطقية بعينها فهي تؤكد أن الموجود هو ذاته دوماً، لا يلبس به ما ليس منه فهو عين ذاته كما تقول مقولة الهوية بالشخص هو مهما اعتراه من تغيرات" (أليكس ميكشيللي، 1993، ص15).

أما الهوية من منظور علم النفس فهي أن يكون الشيء نفس الشيء أو مثيله من كل الوجوه، الاستمرار والثبات وعدم التغير إن هوية أمة هي صفاتها التي تميزها من باقي الأمم لتعبر عن شخصيتها الحضارية والهوية دائماً جماع ثلاثة عناصر هي العقيدة التي توفر رؤية للوجود، واللسان الذي يجري التعبير به، والتراث الثقافي الطويل المدى واللغة هي التي تأتي بعد الدين، بوصفها عاملاً مميزاً لشعب ثقافة ما عن شعب ثقافة أخرى ثم يأتي التاريخ وعناصر الثقافة المختلفة في صنع الهوية. وأهم عناصر الهوية الدين إذ تذوب في الحروب الهويات المتعددة العناصر والهوية في غاية الأهمية ومنها تنطلق المصالح حيث الناس لا يمكنهم إن يفكروا أو يتصرفوا بعقل في متابعة مصالحهم الخاصة إلا إذا عرفوا أنفسهم، فسياسة المصالح تفترض وجود الهوية. وإذا كانت هذه هي الهوية وهذه أهميتها لكل أحد فإن الهوية عند المسلمين أكثر أهمية، والإسلام بعقيدته وشريعته وتاريخه وحضارته ولغته هو هوية مشتركة لكل مسلم كما أن اللغة التي نتكلم بها ليست مجرد أداة تعبير ووسيلة تخاطب، وإنما هي الفكر والذات والعنوان بل لها قداسة المقدس، التي أصبحت لسانه بعد أن نزل بها نبال السماء العظيم، كما أن العقيدة التي ندين بها ليست مجرد أيديولوجية وإنما هي العلم الكلي والشامل والمحيط ووحى السماء، والميزان المستقيم والحق المعصوم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهي منظومة القيم التي تمثل مرجعيتنا في السلوك، فهي ليست نسبية ولا مرحلية وقد أدرك الأعداء ذلك إذ إن الصليبية والشيوعية والصهيونية اليوم ترى أن استعادة المسلمين لهويتهم الإسلامية وانتماهم القرآني هو أكبر الأخطار ومن

ثم فإن كل قوى التغريب والغزو الثقافي ستطلق في هذا الاتجاه، ويقوم الاستشراف والتتصير بدور كبير فالهوية هي السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات والهوية ليست منظومة جاهزة ونهائية، وإنما هي مشروع مفتوح على المستقبل، أي أنها مشروع متشابك مع الواقع والتاريخ، (حسن حنفي، ص15). لذلك إن الوظيفة التلقائية للهوية هي حماية الذات الفردية والجماعية من عوامل التعرية والذوبان، إن هذا التصور الوظيفي لمفهوم الهوية يجعلنا تمييز بين تأويلين لمعنى الهوية:

***التصور الستاتيكي أو الماهوي للهوية:** الذي يرى إن الهوية، عبارة عن شيء اكتمل وانتهى وتحقق في الماضي فيفي مدة زمنية معينة ، أو نموذج اجتماعي معين وان الحاضر ما هو آلا محاولة إدراك هذا المثال وتحقيقه. (غسان طه وآخرون، 2010، ص15)

***التصور التاريخي والديناميكي للهوية:** الذي يرى أن الهوية شيء يتم يكتسب ويعدل باستمرار وليس أبدا ماهية ثابتة ، أي إن الهوية قابلة للتحويل و التطور وذلك لأن تاريخ أي شعب هو تاريخ متجدد وملء بالأحداث والتجارب ، فأن الهوية الأصلية تتغير باستمرار وتكتسب سمات جديدة وتلفظ أخرى وهذا يعني أن الهوية شيء ديناميكي و هو سلسلة عمليات متتابعة كما أنها تتحول مع الزمن فهي ديناميكية ، وهي ترتبط بالآثر الذي تتركه الحضارة عبر التاريخ ، ويمكن النظر الى الهوية في صورتها الديناميكية على أنها مجموعة من المقررات الجماعية التي يتبناها مجتمع ما في زمن محدد للتعبير عن القيم الجوهرية (العقائدية) و الاجتماعية والجمالية والاقتصادية والتكنولوجية والتي تشكل في مجموعها صورة متكاملة تتغير عن ثقافة هذا المجتمع وأي تهديد لكل أو أحد هذه القيم ، يجابهه سخط الدفاع العفوي أو المقاومة الثقافية، الذي يعمل حافظا لهذه القيم من التصدع والانهيال، أو التلاشي ويتولى خط الدفاع مهمة تكييف العناصر المهددة لنواة الثقافة وتكييف بعض العناصر المشكلة لنواة الثقافة بما يضمن حفظ جوهرها لتشكيل الصورة الاجتماعية للهوية المرغوب فيها.

ومن اهم العوامل التي تعمل على اعادة تشكيل الهوية (عبد الله حمودي ، 2005، ص135):

1- الجيرة او الفضاء الجغرافي المشترك: فحينما تتجاور هويتين ويتسع نطاق التداخل المكاني بينهما، نتيجة للنشاط الممارس، تنشأ انواع من التجاذبات بينهما بعضها قد يكون سلبي وبعضها ايجابي، الا انه يؤدي في نهاية الامر الى انبثاق مصالح مشتركة بينهما، وربما تندمج الهويتين في هوية جديدة قد لاتذيب الفروق لكنها توحد الاهداف (الهوية الاوروبية مثلا).

2- التاريخ المشترك هو حضور الماضي واستحضاره: وتتجدر الهوية المشتركة ان تعرضت لنفس الصراع التاريخي، فتعمل الذاكرة التاريخية كرابط قوي لمكونات الهوية الواحدة (الهوية العربية).

3- العقيدة الدينية الراسخة: وهنا يقول العلامة المرحوم الشيخ محمد الغزالي "نحن اقباط عربنا الاسلام" وقد نقل عنه مؤسس حزب حماس الجزائري المرحوم الشيخ محفوظ النحناح حيث قال "نحن بربر عربنا الاسلام".

4- الثقافة الشعبية: التناغم في الموروث الثقافي الشعبي والانسجام مع الاسطورة المشتركة والفلكلور الواحد بم يتضمنه من الاغنية والرقص والموسيقى والمأكل والملبس ينعكس اجابا على تقوية اللحمة بين مكونات الهوية المشتركة (الهويات الاقليمية).

العلاقة بين المواطنة والهوية: يشير مفهوم المواطنة إلى الانتساب الجغرافي لافراد المجتمع من خلال الارتباط ببقعة جغرافية محددة تتمثل بالمدينة والدولة وبالوطن الواحد في الوقت الراهن، أما الهوية فإنها تشير الى الانتساب الثقافي أي انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة تحددتها الثقافة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد والتي يكتسبها من خلال الولادة وعملية التنشئة الاجتماعية السوية التي يمر بها في حياته. فالهوية لازمة للمواطنة لأن المواطنين لا بد لهم من نظام سياسي وعلاقات اقتصادية واجتماعية وقوانين تضبط هذه العلاقات وكل هذا إنما يبنى على معتقدات وقيم ومعايير أي على هوية معينة فليس الوطن الذي ينتسب إليه المواطنون هو الذي يحدد لهم نوع الهوية التي إليها ينتسبون . فالوطن الواحد قد تتعاقب عليه نظم مختلفة بل ومتناقضة، و الهوية إذن هي النظرة التي يرى م ن خلالها المواطنون ما هو مناسب أو غير مناسب صالح أو غير صالح لوطنهم، فإذا اختلفت النظرات اختلف تقويم الناظرين إلى ما ينظرون إليه، وإن اتفقوا على الحقائق الحسية ذلك إن المواطنين مهما كان إخلاصهم لوطنهم وحرصهم على مصلحته لا يمكن أن ينظروا إلى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فقط، بل لا بد أن ينظروا إليها بحسب هوياتهم، لكن بعض الناس يتوهمون أنه بإمكان المواطنين في بلد ما أن يحلوا مشكلاتهم بمجرد انتمائهم الوطن فلا بد للمواطنين إذن من هوية و ثقافة تكون هي المنظار الذي ينظرون به إلى الواقع، والمعيار الذي يقترحون به الحلول لمشكلاته . ولكن ماذا إذا كان المواطنون في البلد الواحد منقسمين على ثقافات، وهويات مختلفة، هنالك عدة احتمالات أحسنها -من حيث الاستقرار وعدم التنازع- هو أن تكون إحدى هوياتهم هذه هي الغالبة من حيث عدد المنتسبين إليها قيدت بالاستقرار السياسي وعدم التنازع وليس فقط التطور العلمي أو الاقتصادي أو العسكري لأن الهوية التي استقر أمرهم عليها قد لا تكون بطبيعتها مساعدة على ذلك، وإذا لم تكن هنالك هوية غالبية بهذا المعنى فقد يكون المنتسبون إلى إحدى الهويات أقوى من غيرهم وينظمون أمره على أساسها، هذا سيكون بالطبع على حساب بعض الحريات، لكن هذه الأدلجة المفروضة بالقوة قد تكون مساعدة على تطور البلاد اقتصادياً وعلمياً وعسكرياً، كما كان

الحال في الاتحاد السوفييتي وكما هو الآن في الصين وكوريا الشمالية وإذا لم يحدث هذا ولا ذاك، وكانت الهويات والثقافات المتعددة متساوية في قوتها فأمام مواطنيها خيارات ، فإما أن يحلوا نزاعهم بتقسيم وطنهم وإما أن يبحثوا عن صيغة يتعايشون بها على الرغم من اختلافاتهم وتكون هذه الصيغة بأن يرى بعضهم أن أحسن طريقة لتعايش مثل هذه الهويات المختلفة هو أن تختار نظاماً علمانياً محايداً بينها، وديمقراطياً يعطي كل واحد منها حق الوصول إلى السلطة، إذا ما اختارته الأغلبية و لكن المشكلة أنه لا يوجد نظام للحكم محايد بين هويات مختلفة اختلافاً أساسياً، ويستحيل عقلاً أن يوجد فلا يمكن أن يكون النظام الاقتصادي في البلد الواحد رأسمالياً واشتراكياً، ولا يمكن أن يكون اقتصاد السوق رأسمالياً يبيع الربا، وإسلامياً يحرمه ويفرض الزكاة لا يمكن أن يكون النظام السياسي إسلامياً يلتزم بشرع الله باعتبار أن الحكم التشريعي له سبحانه وديمقراطياً يعطي هذا الحق للبشر يشعرون ما شاؤوا، إذن فإن أي تعدد للهويات في الوطن الواحد قد يؤدي إلى تمزيقه؛ إن اتحاد الهويات في أوطان متعددة قد يؤدي إلى توسيع للحدود الوطنية، بضم بعض الأقطار إلى بعض، أو بالتعاون الوثيق بينها الذي يجعلها كالوطن الواحد كما هو الحال الآن في الاتحاد الأوروبي بما أن مصالح المواطنين في أرض معينة لا تكاد تكون محصورة في حدود أرضهم، ولا سيما في عصرنا هذا الذي تشابكت فيه المصالح بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم فإن مفهوم الدولة الوطنية بدأ يتضاءل وتحل محله تحالفات أو اتحادات بين دول متعددة ولكن هذه التحالفات لا تنجح إلا إذا كانت مبنية على هويات مشتركة . فخير مثال على ذلك (الاتحاد الأوروبي) الذي لم يجد مشكلة في ضم كل قطر ذي هوية أوروبية نوعاً ما. (صموئيل ب- هنتفنتون، 2005، ص35) إذن المواطنة انتساب جغرافي، والهوية انتساب ثقافي. المواطنة انتساب إلى أرض معينة، والهوية انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة. الهوية لازمة للمواطنة لأن المواطنين لا بد لهم من نظام سياسي وعلاقات اقتصادية واجتماعية، وقوانين تضبط هذه العلاقات. وكل هذا إنما يبنى على معتقدات وقيم ومعايير أي على هوية معينة. ليس الوطن الذي ينتسب إليه المواطنون هو الذي يحدد لهم نوع الهوية التي إليها ينتسبون. فالوطن الواحد قد تتعاقب عليه نظم مختلفة بل ومتناقضة. فالروس كانوا مواطنين روساً، حين كانوا ينتمون إلى الاتحاد السوفييتي وحين كان نظامهم الاقتصادي اشتراكياً، وكان نظام حكمهم دكتاتورياً، وهم الآن مواطنون روس بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وبعد حلول الرأسمالية محل الاشتراكية، والديمقراطية محل الدكتاتورية. فالهوية إذن هي النظرة التي يرى من خلالها المواطنون ما هو مناسب أو غير مناسب، صالح أو غير صالح لوطنهم. فإذا اختلفت النظرات اختلف تقويم الناظرين إلى ما ينظرون إليه، وإن اتفقوا على الحقائق الحسية. وإذا صح هذا فإن المواطنين مهما كان إخلاصهم لوطنهم وحرصهم على مصلحته لا يمكن أن ينظروا إلى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فقط، بل لا بد أن ينظروا إليها بحسب هوياتهم. لكن بعض الناس يتوهمون أنه بإمكان المواطنين في بلد ما أن يحلوا مشكلاتهم بمجرد انتمائهم الوطني. إن الهوية شأن داخلي في وطن من الأوطان، لكن الواقع ليس كذلك. فالعلاقة بين الوطن والهوية لا تكاد تكون علاقة مطابقة. وهذا يسبب مشكلات كثيرة منها أنه كما أن تعدد الهويات في الوطن الواحد قد يؤدي إلى تمزيقه؛ فإن اتحاد

الهويات في أوطان متعددة قد يؤدي إلى توسيع للحدود الوطنية، بضمّ بعض الأقطار إلى بعض، أو بالتعاون الوثيق بينها الذي يجعلها كالوطن الواحد، كما هو الحال الآن في الاتحاد الأوروبي. لكن هذا التوحيد أو التمزيق لا يحدث في الغالب إلا بطريقة عنيفة. وفي هذا يقول المؤرخ الإنجليزي (لويس نامبير) «إن الدول لا تتوحد أو تُحطم، والحدود لا تُمحي أو يعاد رسمها بالحجج وصوت الأغلبية. إن الأمم تحرر وتتوحد أو تمزق بالحديد والدم، لا بالتطبيق الكريم لمبدأ الحرية». (صموئيل ب هنتفنتون، 1999، ص359)

الهوية هي الخصوصية التاريخية والثقافية التي تجمع بين أفراد الوطن الواحد وينتج عنها إحساس هؤلاء الأفراد بالانتماء إلى أمه معينة والارتباط بوطن معين وتكوين نسيجه المتجانس والمشاركة والتأثير في أحداثه وصناعة مستقبله. إذا ترتبط الهوية بالمواطنة ولا تتفصل عنها، ولذلك فإن التركيز على عناصر الهوية المشتركة - التاريخية والثقافية - بين أبناء الوطن الواحد يغذى الإحساس بالمواطنة والانتماء والاندماج الوطنى. يرتبط بذلك أهمية التركيز على عناصر الهوية المشتركة التي تعلق على الهويات الجزئية كالدين (المسلمين والمسيحيين في مصر أو اللون أو العرق أو النوع أو الانتماء لمنطقة جغرافية قد تكون لها خصائصها الثقافية الجزئية (كحالة بدو سيناء والنوبيين). ولا شك أنه في حالة إحساس مجموعات وطنية بالمواطنة المنقوصة حتى وإن كانت هناك نصوص دستورية تدعم وطنيتهم الكاملة ولكن دول تفعيل قانوني وثقافي لمبادئ المساواة التي تتحدى بها هذه النصوص على المستوى العملي التطبيقى - فإن ذلك لا يترتب عليه فقط عزلة هذه المجموعات ولكن يترتب عليه تهديد تماسك الدولة وإضافة إعتبار جديد لإعتبارات أمنها القومي، خاصة إذا ما كانت هذه الفئات المهمشة غير مدمجة جغرافياً في الدولة بل متركزة في مناطق جغرافية محددة. وبالتالي هذا التركيز الجغرافي يزيد الشعور بالعزلة من ناحية ويقوى الشعور بالانتماء إلى المنطقة الجغرافية المحدودة من ناحية أخرى. ذلك فإن التأكيد على الهوية المشتركة بأبعادها الكلية يزيد من شعور المواطن بأنه مواطن أصيل يتمتع بكامل حقوق المواطنة في مقابل الشعور بأنه مواطن مقيم في هذا الوطن في إطار من العزلة والمواطنة المنقوصة، لا يشارك في أحداث هذا الوطن الحاضرة ولا ذكر لأى دور له في تاريخه ولا أمل له في صناعة مستقبله. المواطنة انتساب جغرافي والهوية انتساب ثقافي، المواطنة انتساب إلى أرض معينة والهوية انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة. وتداخلت الأصوات التي قد تحجّم مفهوم الهوية وتعلي مفهوم المواطنة أو التي تنفي المواطنة عن من لا يرغب الوقوف عند سماع النشيد الوطني مثلاً وهذا خطأ وليس ذلك مؤثر على انسلاخ الهوية إذ لا بد أن ينظر الأفراد إلى مفهوم المواطنة بحسب هوياتهم، لكن البعض يتوهم أنه بإمكان المواطنين أن يحلوا مشكلاتهم بمجرد انتمائهم الوطني فقط دون اعتبار للانتماء الديني والايديولوجي. وهنا لا بد للمواطنين من هوية و من ثقافة تكون هي المنظار الذي ينظرون به إلى الواقع .

ثنائية المواطنة والهوية: هما شكلان من أشكال الانتماء أو من مرادفاته إذا أردنا التدقيق. والنظر إلى الانتماء على أنه شعور فطري غريزي ينتشر بالأغاني الوطنية أو بالتراتيل الدينية نوع من الاستسهال في

تقدير هذه العلاقة الجوهرية، فالشعور بالوطن هو أساس الانتماء والمواطنة. والشعور بالوطن متغير وليس مقدسا أو ثابتا، فالتجربة الإنسانية في شتى أنحاء العالم تؤكد أن الانتماء ليس بشهادة الميلاد، بل بما تعطى البلاد. ولا نستطيع أن نطرح قضية الوطنية أو الهوية بعيدا عن هذه القاعدة، خاصة إذا نظرنا لها كسلوك وليس كمجرد إحساس مرتبط بمكان معين أو أشخاص بعينهم، فالولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا كل هذه الدول صنعتها جاليات مغتربة لم يكن لها هوية واحدة ولا دين واحد ولا ثقافة واحدة، بل جمعتها الفرص الاقتصادية والمجتمع المتسامح وهي الآن من رموز المواطنة وأكثر من فهمها واستفاد منها، لذلك أتصور أهمية دخول الدولة في هذا النقاش، خاصة ونحن نعيش متغيرات اقتصادية في غاية القسوة على الكثيرين، كما نمتلك سجلات هائلة من الفساد المتراكم عبر عشرات العقود الذي يؤكد أن المواطنة والهوية والانتماء مجرد كلمات نردها بلا فهم أو وعي، فأين نحن من هذه المعاني والمشاعر السامية إذا كان تصنيفنا من أوائل الدول على مستوى الفساد، هناك ارتباك واضح في فهم هذه المصطلحات، وعلينا أن نواجه الحقيقة.

فالدولة مسؤولة بشكل كامل عن قضية المواطنة والانتماء ولها الذراع الكبرى في تشجيع الهوية أو طمسها، فالانتماء يأتي بقدر الاكتفاء، ولا أعنى هنا أن الدول الفقيرة أو ذات الموارد القليلة أو النامية ليس لها نصيب في هذا، بل على العكس تماما فالانتماء الحقيقي لا يظهر إلا في الأزمات، لكن دور الدولة هو الذي يحدد ذلك، فلا يمكن مثلا أن أطالب شعب بالتقشف بينما الناس تعرف أن مصروفات المسؤولين أقرب للفساد، لا يمكن أن أسأله على تحمل الفقر والغلاء وهو يرى الفساد يرتفع بلا حساب أو عقاب في كل أرجاء البلاد، وكيف أقنع شعبا بتحمل سوء الخدمات الطبية والتعليمية والأمنية.. إلخ، بينما الإهدار والإهمال هما سمة المؤسسات الحكومية. وكيف أطلب منه النظافة والنظام بينما الشوارع متسخة متهاكة وفي العشوائيات كالأفقاض. كيف أطالبه بالمواطنة واحترام الحقوق وهو يعرف أن حقوقه لا تأتي إلا بالرشوة والمحسوبية والطرق الملتوية. كيف أسأله عن انتماء سلوكي وحضاري للدولة إذا كان لا يشعر بوفاء هذه الدولة وعدالتها واحترامها لآدميته، الإنسان ليس كالبعير ينتمي لأي قطيع لمجرد أنه ولد فيه بل يحتاج لحقوقه من الوطن ليشعر بالمواطنة ويحتاج للكثير من عوامل الاكتفاء ليذكر معنى محفز للبناء والانتماء، أما لو كان الوضع سيستمر بالأغاني الوطنية واللعب على أوتار العقائد والأديان والتشدد بمصطلحات عاطفية أو البحث في الثقافة الشعبية، فسوف نستمر هكذا، شعب يحب وطنه بالغناء والكلمات ويبخل عنه بالعطاء والبناء.

الخلاصة

إن المواطنة تستلزم الانفتاح على الهويات المتعددة، ولذلك لا بد لكل هوية أن تسمح بالانفتاح على بقية الهويات، فلا يعقل أن تتغلق الهوية على نفسها، بل لا بد أن تكون طيبة للتكيف الإيجابي الذي يراعي الأصول ولا يفرط في المبادئ، فتخضع الأحكام المتغيرة لسلطان الواقع وضرورات الأحوال فالهوية توجب الحفاظ على المقدس مع الانفتاح على الواقع والالتزام بالقانون، والهوية ليست مذهبية بل تمنح من الإسلام

في شموله دون الخوض في المذاهب العقديّة والفقهية الضيقة، فضلا عن الانتماءات اللغوية والأقليات المختلفة. والمواطنون مهما كان إخلاصهم لوطنهم ومصلحته لا يمكن أن ينظروا إلى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فقط، بل سينظرون إليها بحسب هوياتهم وتوجهاتهم الفكرية التي قد تعلو على انتمائهم الوطني، وعادة تطفو هذه الإشكالية بخصوص بعض القضايا ذات الصلة بالأخلاق والدين، وفيها تبرز الخلافات والانتماءات والتصورات طبقا للمعتقدات الخاصة بالمواطنين. فأى مشكلة أخلاقية سيواجهها المواطنون اعتبارا لانتمائهم الوطني بصرف النظر عن خلفياتهم لأنّها شيء يمسّ حياتهم، لكنهم قد يختلفون في طريقة معالجتها بمناهج شتى، فالمتدينون بأي دين كان سيجعلون الدين مرآة لإبصار الحل بالحث على فضائل القيم والكفّ عن ممارسة ما يفسد مقوماتها، فيما يقوم غير المتدينين بطرح حلول مدنية قد لا تتوافق مع ما طرحه المتدينون من الاقتراحات التي تحد من الحرية، وقد تعتبرها ضريبا من التعسف على الحقوق، فتجدهم يرون الاكتفاء بالبحث عن حلول ملطفة وعلاج معقول لا يمسّ جوهر الحريات وربما تعاقبت على الوطن الواحد نظم مختلفة أو متناقضة تفضي إلى تغيير سريع في أنماط الهوية الماثلة على كيان الدولة والمجتمع.

- الإحالات والمراجع :

- 1- ابن منظور. (1968). لسان العرب، بيروت: دار صادر، المجلد 13.
- 2- صيام، عماد . (2007). ط1، المواطنة. مصر: نهضة مصر للطباعة.
- 3- باتفيلد، ادوارد. (1994). المواطنة والسلوك الحضاري. عمان.
- 4- محمد ولديب، سيدي . (2010). الدولة وإشكالية المواطنة. الأردن: كنوز المعرفة للتوزيع.
- 5- نافع، بشير وآخرون. (2001). المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت.
- 6- العنزّي عبد الصاحب، خيريه. (2005) السياسة البريطانية تجاه دولة الإمارات العربية بين الحريين 1914-1939، مجلة المؤرخ العربي - اتحاد المؤرخين العرب، العدد 62، ،
- 8- محمد آدم، عبد الرؤوف (1999). حوار الثقافات وثقافة الحوار - مشكلة الهوية في السودان. لندن .
- 9- مقلد، حسين طلال. (2011). الهوية فوق الوطنية الأوربية نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32.
- 10- الملاح، هاشم يحيى. (2009). إشكالية الإنتماء والمواطنة بين الفكر الحديث والفكر الإسلامي المعاصر، مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 13، كانون الثاني.
- 11- شانابر، دومينيك . (2016) ، ما المواطنة. مصر: المركز القومي للترجمة.

- 12- عبد التواب، ياسر حسن . (2011). المواطنة في الشريعة الإسلامية. مصر: دار المحدثين للنشر.
- 13- النجار، باقر سلمان. (2008). الفئات والجماعات ' صراع الهوية والمواجهة في الخليج العربي'، مجلة المستقبل العربي، العدد 352 .
- 14- ميكشيللي، أليكس. (1993) ، الهوية . دمشق: دار الوسيم.
- 15- حنفي، حسن. الهوية. (ط 1). مصر المجلس الأعلى للثقافة.
- 16- طه، غسان وآخرون. (2010). المواطنة والدولة. منتدى الفكر البناني.
- 17- حمودي، عبد الله. (2005). الحداثة والهوية. المركز الثقافي العربي.
- 18- ب- هنتفنتون، صموئيل. (2005). التحديات التي تواجه الهوية الأميركية . دمشق،
- 19- ب هنتفنتون، صموئيل. (1999). صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي ليبيا.

- كتاب محرر ورقي:

- مقال نسخة ورقية:

بنات، بسام. (2005). ظاهرة الاغتراب لدى طلبة الثانوية العامة في مدينة الخليل وعلاقتها ببعض المتغيرات. *مجلة جامعة بيت لحم*، عدد 24، ص 91-132.

- مقال نسخة إلكترونية:

الحوالدة، محمد محمود. (2012). السلطوية والاعتراب بين طلبة جامعة اليرموك. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس*، المجلد العاشر، العدد الثالث. استرجع يوم 12 ديسمبر 2015.

لأكثر التفاصيل نقترح الاطلاع علي الرابط التالي:

<https://docs.google.com/viewer?a=v&pid=forums&srcid=MDc4MzM1MDIxMzE4MTU2NTU0NjUBMTQ2NjA0OTkzNDQyMjE3ODQ1NjgBWXRIVU5ueW1HUUFKATAuMQEBdjI&authuser=0>